

المملكة الأردنية الهاشمية



وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

Ministry of Information and
Communications Technology

السياسة العامة لقطاعات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والبريد، 2018

المسودة 2

فهرس المحتويات

1. المقدمة
2. قطاع الاتصالات
3. قطاع تكنولوجيا المعلومات
4. قطاع البريد
5. التحول الى الحكومة الرقمية

مستودع
مستودع

(1) وفقاً للدستور، فإن قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته (قانون الاتصالات) وقانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007 (قانون الخدمات البريدية)، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (الوزارة) هي الجهة المسؤولة عن قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة.

(2) تُسند المادة (3) من قانون الاتصالات إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مهمة إعداد السياسات العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة ووضع خطة استراتيجية وطنية لمدة عامين وفقاً للسياسة العامة. وتنص المادة (3) من قانون الخدمات البريدية أنه يجب على الوزارة أن تقوم بإعداد السياسة العامة والخطة الاستراتيجية لقطاع البريد.

(3) تأخذ السياسات العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، 2018 (السياسة) الصفة القانونية الخاصة، حيث أنها تحدد الإطار الذي يجب على هيئة تنظيم قطاع الاتصالات (الهيئة) أن تعمل بموجبه من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون الاتصالات وقانون الخدمات البريدية. إضافة إلى ذلك، توفر السياسة معلومات مهمة لأصحاب المصلحة في القطاعات المعنية ولغيرهم ممن قد يفكرون في الدخول إلى هذه القطاعات أو الاستثمار فيها.

(4) فيما يتعلق بالهيئة، تنص المادة (6) من قانون الاتصالات على الالتزامات التي تقع على عاتق الهيئة على النحو التالي: "تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المعمول بها لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ذات جودة عالية للمستفيدين بمعايير عالية وأسعار معقولة وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات". وعلى نحو مماثل، تُسند المادة (9) من قانون الخدمات البريدية للهيئة مسؤولية تنظيم الخدمات البريدية وفقاً للسياسة العامة الموافق عليها من مجلس الوزراء. وعلاوة على ذلك، تمنح المادة (23) من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لعام 2015 للهيئة سلطة ترخيص واعتماد جهات للتوثيق الإلكتروني وتنظيم أعمالها. وتمنح نفس المادة الوزارة سلطة إدارة منظومة التوثيق الإلكتروني للشهادة الجذرية. وتكون الوزارة أيضاً هي السلطة الرئيسية للتوثيق الإلكتروني للجهات الحكومية.

(5) تمت إعادة هيكلة المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات (NITC) كمؤسسة حكومية مستقلة، ويدير هذا المركز مجلس إدارة برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الوزير) كما يقوم الوزير أيضاً بتحديد مهام المركز.

(6) بناءً على كل ما سبق، فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تحديد سياسة الحكومة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد والتحول الرقمي للحكومة للفترة من 2018 إلى 2025.

(7) بمجرد موافقة مجلس الوزراء على هذه الوثيقة، تكون هذه السياسة هي السياسة الحكومية الحصرية لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، ولن تكون وثيقة سياسة الحكومة لعام 2012 سارية أو نافذة. ومع ذلك، لا يهدف أي شيء في السياسة إلى الانتقاص من أو التأثير على صلاحية أي قرارات أو إجراءات تنظيمية تم اتخاذها خلال الفترات التي كانت فيها أي من وثائق السياسة العامة لعام 2012 أو 2007 أو 2003 سارية المفعول. ولذلك، فإن أي من هذه الإجراءات أو القرارات تبقى سارية ما لم يلزم تعديلها وفقاً لسياسة.

(8) مع كل التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق الأهداف المعلنة في سياسة الحكومة لعام 2012، إلا أن هناك بعض المجالات التي لم تحقق سوى القليل من التقدم وبعضها الآخر لم يحقق أي تقدم يذكر. وهناك سبب وهو أن بعض نصوص السياسة العامة كانت ذات مستويات عالية بحيث يصعب تحديد ما تم إنجازه بشكل وكذلك عدم توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف السياسة بشكل دائم.

(9) لذلك، تتوقع الحكومة أن يتم تنفيذ سياسة 2018 باستخدام نموذج حوكمة قوي. تطلب من خلاله الحكومة القيام بمشاريع فردية لتنفيذ السياسات. بطريقة تضمن التنفيذ السريع والمرن وفي الوقت المناسب. وتكون إدارة كل المشروع موجهة نحو النتائج مع ترصيد التمويل التدريجي لاي مرحلة او مشروع اعتماداً على استكمال المراحل السابقة بنجاح.

(10) تتمثل القضايا الأساسية التي سيتم معالجتها في هذه السياسة في تعزيز قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد كميسرين للتنمية الاقتصادية على نطاق أوسع، وتطوير اقتصاد قائم على الأساس الرقمي مع زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتجديد قطاع البريد، وتوفير الهوية الرقمية لجميع الأشخاص الاعتباريين كما هو مطلوب لبناء اقتصاد رقمي متطور. وعند معالجة هذه القضايا، سيتم أيضاً معالجة الفجوة الرقمية في عدم توفر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(11) يتمثل الهدف الأساسي للسياسة في تطوير اقتصاد رقمي يؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة، وزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التقدم في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد. ولذلك، تحتوي السياسة على التدابير اللازمة للنهوض بهذه القطاعات كل على حدا.

(12) كما يعتمد تطوير الاقتصاد الرقمي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل القطاعات الأخرى والحكومة. لذلك، تهدف هذه السياسة إلى تيسير استخدام مثل هذه التكنولوجيا في القطاعات الأخرى وتنشيط برنامج الحكومة للتحويل الإلكتروني الذي تتبنى بموجبه هذه التكنولوجيات لإدارة الحكومة وتوفير الخدمات الحكومية والتواصل مع المواطنين.

(13) يعتمد الاقتصاد الرقمي على توفير الهوية الرقمية لجميع الأشخاص الاعتباريين. وهذه الهوية الرقمية الرسمية متوفرة بالفعل. ومع ذلك، فإنه بالنسبة للمعاملات اليومية، يمكن أيضاً استخدام هويات رقمية أخرى، مثل أرقام الهواتف المحمولة. وتسهل السياسة استخدامها.

(14) يتطلب الاقتصاد الرقمي وسيلة فعالة لتسليم البريد والطرود في جميع أنحاء المملكة. لذلك، فإن توفير الخدمات البريدية الفعالة من خلال شركة البريد الأردني التي أعيد تنشيطها أمر أساسي في السياسة.

(15) تدرك الحكومة الفجوة في توفر الخدمات الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية. لذلك، توفر السياسة تدابير تهدف إلى ضمان إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات في كافة أرجاء المملكة ولجميع فئات الدخل.

(16) وأخيراً، يتطلب الاقتصاد الرقمي أن تأخذ القانون واللوائح التنظيمية في الحسبان المنتجات والخدمات الجديدة التي يمكن استخدامها رقمياً والطرق الرقمية الجديدة التي تمكن من إنتاج تلك المنتجات والخدمات وبيعها. ولذلك، فإن السياسة تؤسس لبرنامج للمراجعة التشريعية لضمان أن تكون كافة القوانين ملائمة للاقتصاد الرقمي وأن هذه القوانين تسهل تطوير الاقتصاد الرقمي.

الحوكمة

1.3

(17) تستمر الحكومة بمطالبة الهيئة بنشر خطة عمل سنوية وتقديم تقرير حول ما تم انجازه منها على موقعها الإلكتروني.

(18) بالإضافة إلى ذلك، تطلب الحكومة من الهيئة القيام بتجميع ونشر معلومات سنوية بشكل دوري بشأن تنفيذها لوثيقة السياسة.

(19) كما تطلب الحكومة من الهيئة تزويد الوزارة بتقرير سنوي عن إنجازاتها في تنفيذ أحكامها المتعلقة بوثيقة السياسة وتطلب من الوزارة أن تحيلها إلى مجلس الوزراء.

(20) تدرك الحكومة التحسن الكبير الذي طرأ على الهيئة فيما يتعلق بمجالات الموضوعية والتناسبية والاتساق والشفافية، بالإضافة إلى التحسن الكبير في كمية المعلومات ونوعيتها وإمكانية الوصول إليها على الموقع الإلكتروني للهيئة. ومع ذلك، تعيد الحكومة تأكيد احتياجاتها المستمرة من الهيئة في تلك المجالات:

- فيما يتعلق بجميع القرارات التي يحتمل أن يكون لها تأثير مادي على السوق، ينبغي على الهيئة أن تقوم بعملية تشاورية شفافة ومفتوحة.
- يجب أن يواصل موقع الهيئة التأكد من أن جميع بيانات السياسة الحالية، والوثائق الاستشارية، والتعليمات، وقرارات الجهات الرقابية، والتراخيص، وطلبات الترخيص، والمؤشرات المتعلقة بالقطاعات تكون متوفرة ومحدثة ومناحة بسهولة. ويجب أن يواصل موقع الهيئة السماح للمواطنين والشركات والجهات الحكومية بالوصول الإلكتروني الفوري إلى المعلومات الغير سرية تجارياً بخصوص طلبات ومنح التراخيص المختلفة ونوع الموافقات لمعدات الاتصالات.

(21) مع احترام استقلالية الهيئة في قراراتها والتزاماتها بالسرية، تطلب الحكومة من الهيئة أن تحافظ على حوار منظم مع الوزارة بشأن تنفيذ هذه السياسة

(22) تطلب الحكومة من الهيئة مراجعة تعليماتها وقراراتها التنظيمية بشكل دوري، وحيثما تسمح ظروف السوق، وإن كان من المناسب، حسب حكم الهيئة، أن تقوم بتعديل هذه التعليمات والقرارات التنظيمية وفقاً لهذه الشروط. وفي هذا الصدد، تفترض الحكومة أن يكون تفضيل الهيئة هو سحب اللوائح التنظيمية المسبقة حيثما تسمح ظروف السوق بذلك.

(23) تقر الحكومة بأن حالة تطوير قطاع الاتصالات في أي بلد تساهم بشكل رئيسي في القدرة التنافسية لذلك البلد. وبشكل أكثر تحديداً، فإن وجود شبكة اتصالات وطنية تتسم بالكفاءة والقوة والمرونة يوفر الركيزة الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي الأردني وخدمات الحكومة الإلكترونية الناشئة.

(24) لا يتم توفير النسبة الكبرى من هذه الركيزة الأساسية بشكل مباشر من قِبل الحكومة، ولكن من قِبل مشغلي الاتصالات التجاريين في سوق منظم. وفي ضوء ذلك، تهدف السياسة إلى تشجيع هؤلاء المشغلين على بناء البنية التحتية وتطوير الخدمات اللازمة لدعم رؤية تحقيق الاقتصاد الرقمي الذي تهدف إليه السياسة.

(25) لضمان الحفاظ على قطاع اتصالات قوي ومتنامي، فإنه من الضروري وجود لوائح تنظيمية مناسبة، وإصدار الإجراءات المالية التي تتعلق بها، وأن تسمح سياسة المنافسة والتجارة للقطاع بالازدهار. وتهدف الإجراءات الواردة في السياسة إلى ضمان أن البيئة التي يعمل فيها مقدمي خدمات الاتصالات تساعد على نمو القطاع وعلى التطوير المستمر لبنية تحتية سليمة للشبكة.

(26) بالإضافة إلى ما سبق، فإن خدمات الشبكة التي يتم تقديمها للمستخدمين في الأردن تحتاج إلى أن تكون بأسعار معقولة ومتاحة عالمياً وأمنة وموثوقة. وتطبق هذه المعايير على خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات النطاق العريض. وسوف تضمن القدرة على تحمل التكاليف والشمولية لهذه الخدمات أن يتم إدراج كافة الأردنيين في الاقتصاد الرقمي وأن يتم استخدام المجموعة الكاملة من تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

(27) ويتمثل الموقف الأساسي الذي يتم تعزيزه في السياسة في قيام مشغلي الاتصالات ومزودي الخدمات بتوليد معدل عائد على الاستثمار قادر على تشجيع تطوير الشبكة مع حماية مصالح المستفيدين. لأنه إذا تعرضت ربحية المشغل للضغط بشدة، فمن المرجح أن يتم تثبيط الاستثمار وأن القطاع سيصاب بالركود.

(28) تُعد سهولة الحصول على الموارد النادرة والبنية التحتية بتكلفة معقولة من الناحية الاقتصادية أمراً أساسياً لضمان تطور قطاع الاتصالات. ويعتمد إدخال الخدمات المُعززة والمبتكرة على الاقتصاد الرقمي اعتماداً حاسماً على المشغلين الذين يتمتعون بالوصول لهذه الخدمات بأسلوب يعزز نمو القطاع. ومن ثم، فإن توفر الطيف الترددي لعمل المشغلين وكذلك مشاركة الأبراج، والمناهل، والأنابيب، ومرافق البنية التحتية المادية الأخرى، وحق الطريق تعتبر جميعها عوامل مساعدة حيوية.

(29) وبالمثل فإنه إذا كان القطاع مثقلاً بالضوابط التنظيمية أو إذا تم تطبيق ضوابط غير كافية، يمكن أن تتأثر كفاءة الشبكة وجودتها. وفي هذا الصدد، فإن صلاحيات الهيئة التنظيمية تعتبر أمراً أساسياً حيث أنه يمكن تعزيز فعالية تطور الشبكة من خلال اللوائح التنظيمية الداعمة.

(30) يعتبر قطاع الاتصالات في الأردن لسنوات عديدة واحداً من أكثر القطاعات تنافسية وإبداعاً في المنطقة. وقد مكنت هذه الخصائص من إنشاء شبكات عالية الجودة للهواتف المتنقلة، وبنية تحتية ثابتة سليمة واستيعاباً كبيراً للخدمات. وبالتالي فإن نية الحكومة من السياسة هي البناء على النجاح السابق وتزويد المشغلين بحرية العمل والدعم لمواصلة تطوير الشبكات والخدمات اللازمة للاقتصاد الرقمي. ولذلك، يحدد بيان السياسة عدداً من الإجراءات لدعم تحقيق الهدف المتمثل في توفير الأساس للاقتصاد الرقمي في المملكة. وهذه التدابير محددة أدناه.

تحسين أداء لقطاع

(31) إقراراً بالحاجة إلى ضمان الاستثمار المستمر في مجال شبكات وخدمات الاتصالات وتطويرها، ستقوم الحكومة من خلال الهيئة بإجراء دراسة التأثير الاقتصادي. والهدف من هذه الدراسة هو تقييم التأثير على القطاع والاقتصاد الكلي والضرائب وغيرها من الرسوم التي يتم جمعها من الاقتصاد ككل مما يلي:

- خدمات شبيهة بالاتصالات مثل الخدمات العلوية عبر الانترنت (OTT) التي يقدمها مزودو الخدمات خارج نطاق قانون الاتصالات الحالي وبواسطة شركات أجنبية يصعب تنظيمها.
- حيادية الشبكة على القطاع في سياق (1) المتطلبات التي تتعلق بتطبيقات معدل البتات العالي ووقت الاستجابة المنخفض للخدمات ذات القيمة المضافة مثل تحديد أولوية حركة المرور والتخزين المؤقت المحلي، (2) تأثير هذه الخدمات على شبكات المشغلين وغير ذلك من التطبيقات.
- عدم توافق الضرائب والرسوم وأسعار خدمات المرافق والتي قد تؤدي إلى اضطرابات في السوق وإيقاع الضرر بالوسائل الرئيسية للنمو الاقتصادي.

(32) ستوفر الدراسة أساساً عقلياً للتنظيم المستقبلي وتحديد الضرائب وغيرها من الرسوم المفروضة على القطاع من خلال تحديد أفضل توازن شامل بين مصالح مرخصي الاتصالات والمستهلكين وشركات الأعمال التجارية في الاقتصاد الأوسع والحكومة .

(33) فيما يتعلق بحيادية الشبكة والخدمات العلوية عبر الانترنت، تطلب الحكومة من الهيئة أن تنظر، من بين العوامل الأخرى التي تحدها الهيئة، فيما إذا كان التنظيم الخاص بالجهات المرخص لها يضعهم في وضع ضعيف بالمقارنة مع مقدمي الخدمات العلوية عبر الانترنت في أسواق منتجات معينة .

(34) فيما يتعلق بحيادية الشبكة والخدمات العلوية عبر الانترنت، تطلب الحكومة من الهيئة أن تنظر، من بين العوامل الأخرى التي تحدها الهيئة، فيما إذا كان التنظيم الخاص بالجهات المرخص لها يضعهم في وضع ضعيف بالمقارنة مع مقدمي الخدمات العلوية عبر الانترنت في أسواق منتجات معينة .

(35) فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الأخرى المتحصلة من قطاع الاتصالات (36) تتوقع الحكومة أن تراجع الهيئة وربما تنقح اللوائح التنظيمية لخدمات الاتصالات بعد نشر الدراسة. وتتطلب الحكومة أن تؤدي أي إجراءات يتم اتخاذها إلى نتائج اقتصادية إيجابية .

(36) ستقوم الحكومة بمراجعة نتائج الدراسة، وحيثما كان ذلك ممكناً، وستقوم بتنفيذ التغييرات المترتبة على الضرائب والرسوم الأخرى وأسعار خدمات المرافق واللوائح التنظيمية.

2.2 تعزيز المنافسة الفعالة

2.2

2.2.1 إزالة الحواجز التي تحول دون تبديل المشتركين للمشغلين

(37) تطلب الحكومة وبدون أي تأخير إزالة الحواجز التي تحول دون تبديل المستهلك بين المشغلين من خلال تمكين إمكانية نقل الرقم في الاتصالات المتنقلة والثابتة. وهذه الإجراءات تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. إن الحواجز التي تحول دون التبديل بين المشغلين تقلل من القدرة التنافسية في السوق وتؤدي إلى تنافس المشغلين بطرق أخرى، على سبيل المثال، من خلال المنافسة السعرية. كما ستساهم قدرة المستهلكين على الاحتفاظ بأرقام هواتفهم في تصور أن يمتلك كافة المواطنين والشركات هوية رقمية، من خلال تمكينهم من استخدام أرقام هواتفهم كوسيلة تعريف فعلية في العديد من الخدمات الرقمية .

(38) لذا، تطلب الحكومة من الهيئة أن تعدل هذه الأمور حسب الحاجة، وتنفيذ، وتم تفرض كأولوية أنظمة نقل أرقام الهواتف الثابتة والمتنقلة. ويجب أن تأخذ اللوائح التنظيمية في الاعتبار على النحو الواجب الآثار المترتبة على أمن الاتصالات والشبكات، وفي هذا الصدد تتوقع الحكومة اتباع أفضل الممارسات من العديد من البلدان التي قامت بتنفيذ إجراءات إمكانية نقل أرقام الهواتف النقالة. ونتيجة لهذا الإجراء، تتوقع الحكومة أن يتمكن المستفيدون من نقل أرقام هواتفهم الثابتة والمتنقلة إلى مشغل آخر مع نهاية عام 2019.

(39) قد تشكل الرسوم والضرائب على بطاقات هوية المشتركين الجديدة (SIM) أيضاً حاجزاً أمام التبديل بين المشغلين. وبالتالي تطلب الحكومة من وزارة المالية تقييم تأثير إزالة الضريبة الخاصة على بطاقات هوية المشتركين الجديدة على الحالة المالية للحكومة والعمل وفقاً لنتائج التقييم.

2.2.2 استعراض السوق

(40) تتطلب الحكومة أن تقوم الهيئة باستعراضات السوق في الوقت المناسب، لضمان إبقاء التنافسية في سوق الاتصالات. لم يتم إجراء استعراضات للسوق لفترة طويلة من الزمن، وقد تغيرت ظروف السوق بشكل كبير. ولذلك، تطلب الحكومة من الهيئة، وبشكل ملح، القيام باستعراض السوق. وعلى وجه التحديد، تطلب الحكومة أن ينتج عن هذا الاستعراض للسوق عن تحديد أسواق المنتجات ذات العلاقة، وتحديد القوة السوقية للمشغلين الفرديين داخل تلك الأسواق وتحديد طرق العلاج للتخفيف من آثار الهيمنة أو القوة السوقية الأكبر. وتتمثل إحدى القضايا المحددة التي سيتم تناولها في عمليات استعراض السوق القادمة في الانتقال إلى الخدمات العلوية عبر الانترنت OTT وأثر هذه الهجرة في تحديد خصائص أسواق المنتجات. وتشترط الحكومة على الهيئة إجراء هذه الاستعراضات للسوق وفقاً للقواعد والمبادئ التوجيهية المعمول بها في الهيئة، وإكمالها بحلول نهاية عام 2019.

(41) بالإضافة إلى ذلك، تطلب الحكومة من الهيئة إجراء مراجعة للتعليمات المتعلقة بضمانات المنافسة في قطاع الاتصالات لتحديد ما إذا كانت لا تزال تتفق مع أفضل الممارسات الدولية وتغطي المنتجات المناسبة والأسواق الجغرافية. لذا، تطلب الحكومة من الهيئة ومديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة إجراء مراجعة مشتركة للتعليمات والمبادئ التوجيهية المعمول بها بشأن الاستشارات العامة لتقييم مدى ملاءمتها لاستعراضات السوق التي سيتم تنفيذها خلال الفترة من 2021 إلى 2025. هذا الإجراء يجب أن تكتمل بحلول نهاية عام 2019

(42) من أجل ضمان الشفافية، تطلب الحكومة أن تقوم الهيئة بنشر المعايير التي ستستخدمها لتحديد توقيت استعراضات السوق اللاحقة. كما تتطلب الحكومة أن تطبق اللجنة هذه المعايير لإعداد قائمة بالأسواق والمنتجات الجغرافية التي تعزز استعراضها والجدول الزمني للاستعراضات. يجب إكمال هذا الإجراء بحلول نهاية عام 2019.

2.3 خطة توفير الطيف لعمل المرخصين

2.3

(43) إن القدرات المتزايدة لشبكات الاتصالات بشكل مستمر، ونطاق الخدمات التي تحملها هذه الشبكات، وقيمة التطبيقات التي تمكّنها تجعل من الضروري التأكد من أن الطيف الكهرومغناطيسي الذي تعتمد عليه يحقق الفائدة القصوى. وبالتالي، تطلب الحكومة من الهيئة بأن تقوم بنشر خطة متجددة تحدد متى سيكون الطيف متاحاً في النطاقات التي تديرها الهيئة لعمل مرخصي الاتصالات بحيث يمكن لمرخصي الاتصالات إجراء تخطيط الأعمال التجارية والتخطيط المتعلق باستخدامهم للطيف في الوقت المناسب. تشترط الحكومة أن تكون الخطة المتجددة ذات أفق زمني لمدة ثلاث سنوات، وتشير إلى توفر الطيف للمرخص لهم في كل ربع سنة من

السنوات الثلاث التالية. وتطلب الحكومة قيام الهيئة باستعراض خطة الطيف المتجددة كل ستة أشهر وتعديلها إذا لزم الأمر، ثم تنشر خطة الطيف المعدلة على موقع الهيئة على الإنترنت. وتتوقع الحكومة أن تقوم خطة الهيئة للطيف بتخصيص الطيف بطريقة تتفق مع مخرجات مؤتمرات الراديو العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بها.

2.4 دعم تطوير الشبكة وتوفير خدمات جديدة

(44) تطلب الحكومة من مرخصي الاتصالات تنفيذ شبكات الاتصالات بتكلفة معقولة في جميع أنحاء المملكة لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي لخدمات الاتصالات عريضة النطاق. هناك عدد من العوامل التي تؤثر على قدرة المشغلين على القيام بذلك. وتشمل هذه العوامل الحصول على حق الطريق، وإمكانية المشاركة في البنية التحتية وبالتالي توزيع التكاليف على عدد من المشغلين، وتوفير الطيف الترددي بأسعار معقولة اقتصادياً. ولذلك تطلب الحكومة ما يلي:

2.4.1. وضع تدابير لضمان قدرة المشغلين على الحصول على حق الطريق بأسعار معقولة وبما يعزز نشر شبكات الألياف الضوئية.

(45) يشمل حق الطريق على وجه الخصوص حق استخدام الأبراج والخزائن والبنى التحتية الأخرى الموجودة فوق الأرض أو على المباني أو على الأرض والمساحات اللازمة لتمديد الكوابل وبناء المناهل تحت الأرض.

(46) ستقوم الحكومة من خلال الوزارة بإدخال إطار قانوني مناسب لتشجيع تطوير شبكات الاتصالات من خلال إدارة وتنظيم حق الطريق لنشر البنية التحتية الضرورية من قبل المرخص لهم.

2.4.2 تطبيق إطار واقعي للمشاركة في البنية التحتية بشروط تعاقدية عادلة ومعقولة

(47) تطلب الحكومة من الهيئة تحديد التغييرات الضرورية على الإطار التنظيمي والكافية لتشجيع المشاركة في البنية التحتية، وتطبيق تلك التغييرات. وتتوقع الحكومة من الهيئة تنفيذ قراراتها فيما يتعلق بالمشاركة في البنية التحتية الإلزامية من قبل المشغلين المهيمنين في السوق ذات الصلة.

2.4.3 توافر الطيف الترددي

(48) تتطلب الحكومة اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالطيف الترددي من أجل ضمان توفر مجموعة كاملة من خدمات الاتصالات الرائدة في الأردن،

(49) أولاً، تطلب الحكومة بان يتم توفير الطيف الترددي اللازم لإنترنت الأشياء (IoT) والجيل الخامس من خدمات شبكة الاتصالات المتنقلة، الذي تستخدمه حالياً أطراف غير حكومية للاستخدام التجاري.

(50) ثانياً، تطلب الحكومة بأن يتم احترام مبدأ حيادية التكنولوجيا في تخصيصات الطيف الترددي الجديدة.

(51) ثالثاً، تطلب الحكومة من الهيئة التحقق في كيفية إدخال الحياض التكنولوجية لتوزيعات نطاقات الطيف المخصصة مسبقاً بشكل منصف ودون تمييز، وبطريقة تحمي الخدمات القائمة المقدمة قبل أن يتم استخدامها لأي خدمة جديدة. ويجب على الهيئة المضي قدماً في النهج الذي تحدده بما يفي بالمتطلبات. إن من شأن إدخال حيادية التكنولوجيا التقليل من إمكانية زوالها ومن ثم الاستخدام غير الفعال لنطاقات معينة بسبب التغييرات في استخدام الخدمة.

(52) رابعاً، تطلب الحكومة من الهيئة تقييم الحاجة إلى الحصول على رخصة مؤقتة للاختبار والتجربة والتطوير بحيث يتم توفير طيفاً لاختبارات معينة أو برامج اختبارات محدد خلال فترة زمنية محددة. ولن تسمح الرخصة بتقديم خدمات تجارية ولكنها ستسمح للمستخدمين، غير أصحاب الترخيص، بالمشاركة في الاختبار أو التجربة. عند تقييم الحاجة إلى مثل هذا الترخيص، وتتوقع الحكومة من خلال توفير مثل هذا الترخيص في الوقت المناسب لإجراء اختبارات تكنولوجيا إنترنت الأشياء. وتتوقع الحكومة بان تكون الرسوم المفروضة على مثل هذا الترخيص على أساس استرداد التكاليف الإدارية.

(53) خامساً، تطلب الحكومة من الهيئة استخدام طرق لتقييم تخصيصات الطيف التي تضمن اتساق رسوم الطيف مع قيمتها الاقتصادية في السوق الأردنية، على سبيل المثال من خلال تحديد سقف للأسعار في مزايدات الطيف عند مستوى يحدد بنموذج فرص العمل الناشئة عن استخدام الطيف وبقياس تأثير الرسوم المقترحة على ربحية العمل، على الضرائب المجمعة والاقتصاد الكلي. وعند تحديد التوازن بين رسوم الاقتناء والرسوم السنوية، تتوقع الحكومة من الهيئة أن تحيط علماً بتفضيلات المرخصين المحتملين والحجج التي تقدمها لدعم تلك التفضيلات.

(54) سادساً، تطلب الحكومة من الهيئة بحث متطلبات المشاركة في الطيف وتحديد فيما إذا كان إدخال المشاركة في الطيف عملياً وفعالاً.

(55) توفر هذه الإجراءات مع الظروف التي يمكن للمشغلين بموجبها تقديم الخدمات الجديدة التي تضمن أن يكون قطاع الاتصالات في الأردن يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

2.5 مراجعة سياسة الخدمات الشاملة

(56) ستقوم الحكومة من خلال الوزارة باستعراض سياسة الخدمات الشاملة ومراجعتها وفقاً لذلك. ويتضمن هذا الاستعراض مراجعة الخدمات الشاملة نفسها، وطريقة توفير الخدمة الشاملة وطريقة تغطية أي تكلفة صافية قد تنشأ عن تقديمها. وستأخذ المراجعة في عين الاعتبار توافر والاستخدام الحالي والمستقبلي لشبكات الاتصالات المتنقلة والثابتة، والمتطلبات الناشئة للاقتصاد من أجل

تغطية المناطق البعيدة عن الطرق والمناطق المأهولة بالسكان، واستخدام شبكات الاتصالات للأجهزة المستقلة العمل، واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ينبغي أن تهدف سياسة الخدمات الشاملة إلى الحد من أي خلل في السوق ينشأ عن تنفيذها. وعند الانتهاء من عملية الاستعراض، ستطلب الحكومة من الهيئة استبدال تعليمات الخدمة الشاملة وفقاً للسياسة الجديدة.

2.6 ترشيد اللوائح التنظيمية بشأن التقارب

(57) تطلب الحكومة من الوزارة وبالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى مراجعة إمكانية تطبيق التدابير الواردة في الورقة الخضراء بشأن التقارب في الظروف الحالية والمتوقعة في أسواق خدمات وسائل الإعلام والاتصالات طبقاً لأفضل الممارسات الدولية. وبعد استعراض الورقة الخضراء وإجراء التغييرات المناسبة، ستحدد الوزارة ما هي التغييرات المطلوبة إن وجدت على قانون الاتصالات والإعلام واللوائح التنظيمية. وإذا تبين أن التغييرات في القانون المعني ضرورية، سيتم إحالة هذه التغييرات إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. يتمثل الهدف من هذا الإجراء هو ضمان تنظيم جميع الخدمات المقدمة عبر شبكات الاتصالات بطريقة متسقة وملئمة وعدم وجود ثغرات تنظيمية يمكن استغلالها.

(58) كما تطلب الحكومة أن يواصل البنك المركزي ضمان وجود تدابير مناسبة لتنظيم الخدمات المالية المقدمة عبر شبكات الاتصالات.

(59) تتفق هذه التدابير مع التدابير المحددة في القسم 3.2.3 فيما يتعلق بتنظيم منتجات وخدمات الاقتصاد الرقمي.

2.7 زيادة جاذبية الأردن كموقع لاستضافة الخدمات

(60) تطلب الحكومة من الهيئة تشجيع إنشاء طرق نقل دولية بديلة وزيادة القدرة

(61) تطلب الحكومة من الهيئة كذلك تشجيع إنشاء نقاط تبادل انترنت تجارية (IXP)

(62) سيعمل هذان الإجراءان على تحسين المرونة في تقديم الخدمات للمعلماء في البلدان الأخرى، وبالتالي تحسين جاذبية الأردن كموقع لاستضافة الخدمات ومراكز الاتصال.

2.8 تمكين التشغيل الفعال للسوق

(63) ستقوم الحكومة من خلال الوزارة بمراجعة حالات إنفاذ القرارات التي تتخذها الهيئة وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي إحداث تغييرات في نظام التنفيذ. سوف يأخذ هذا الاستعراض في عين الاعتبار تواتر تطبيق صلاحيات التنفيذ من قِبَل الهيئة، وفي المبررات التي يقدمها المرخص لهم لعدم التصرف وفقاً لقرارات الهيئة، وفي العقوبات الفعلية التي تفرضها الهيئة وتأثيرها على المرخص لهم، وفي معيار صلاحيات التنفيذ للهيئة مقارنة بصلاحيات الهيئات التنظيمية المماثلة من أجل تحديد أي تغييرات يجب أن يتم إجراؤها.

(64) يتطلب التشغيل الفعال لسوق الاتصالات آلية فعالة لتسوية النزاعات. وغالباً ما تستمر النزاعات بين المرخص لهم والهيئة من خلال التحكيم لفترة طويلة بسبب تأخير صدور الحكم. المحكمة الاقتصادية المتخصصة مسؤولة الآن عن الحكم في القضايا بين المرخص لهم والهيئة. تطلب الحكومة أن يتم تزويد جميع القضاة في المحكمة الاقتصادية والمحامين الذين يمثلون أمام المحكمة بالتدريب المناسب فيما يتعلق بقانون الاتصالات والأنظمة وطبيعة سوق الاتصالات.

2.9 حماية البنية التحتية الهامة والبنية التحتية للاتصالات

(65) يجب أن تستمر خدمات الاتصالات في العمل في مواجهة حالات الطوارئ أو الاضطرابات أو الكوارث. ومن ثم، فإن الحكومة تطلب حماية البنية التحتية الوطنية الأساسية للاتصالات بطريقة تتفق مع استراتيجية الأمن السيبراني الوطنية (NCS) (2018-2023). ستقوم الحكومة من خلال إصدار اللائحة الداخلية بإنشاء جهاز حكومي ليكون مسؤولاً عن الأمن السيبراني. وسوف تحدد الحكومة، من خلال هذه الجهاز، التدابير الواجب اتخاذها لحماية البنية التحتية الوطنية الهامة للاتصالات. وتتوقع الحكومة أن تتضمن التدابير تحديد التهديدات التي تواجه خدمات الاتصالات والخطوات اللازمة والكافية للتخفيف منها. وسيتم مراجعة التدابير بشكل دوري للتأكد من أنها تأخذ في الحسبان التهديدات الجديدة والتطورات في البنية التحتية للاتصالات وخدماتها. كما سيتم مراجعة التدابير بشكل دوري لضمان الاتساق مع أي سياسة مستقبلية لحماية البنية التحتية الوطنية الهامة بشكل عام.

(66) تفر الحكومة بالدور الهام لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن. وبناءً على ذلك، ستقوم الحكومة، من خلال السياسة، بتجديد دعمها لتطوير وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات بهدف الحفاظ على موقعها وتطويره كمرکز قوي لخدمات تكنولوجيا المعلومات الإقليمية، مما يمكن الاقتصاد الرقمي بأن يصبح مصدراً أساسياً والمصدر الرئيسي ويمتد بالقوة القادرة على تطوير الملكية الفكرية الخاصة به والتي ستكون الأساس للإيرادات المستقبلية.

(67) كما تدرك الحكومة أن تنمية الاقتصاد الرقمي تعتمد على تحويل الصناعات المحلية التي تخدم كل من الأردن والأسواق الدولية في عالم شديد التنافس من خلال الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات. وتدعم الحكومة هذا التحول الرقمي. وكجزء من هذا التحول، ستقوم الحكومة، بالترويج للمناطق الرقمية "الذكية" والتي يتم فيها تقديم المرافق والخدمات العامة باستخدام التقنيات الذكية.

(68) تواصل الحكومة المطالبة بضرورة إدارة قطاع تكنولوجيا المعلومات بالحد الأدنى من الأنظمة المقيدة، ولكنها تدرك أن التكنولوجيات والتطبيقات الجديدة للتكنولوجيا قد تتطلب رقابة تنظيمية من أجل توفير ضمانات مناسبة.

(69) وتتطرق الحكومة من خلال السياسة أيضاً إلى ضرورة توفر مهارات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد على نطاق أوسع، وإلى الحاجة المتزايدة في الاقتصاد الرقمي لحماية المعلومات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والحاجة إلى متابعة إحصاءات الاستعداد الإلكتروني اللازمة للتقدم في تطوير الاقتصاد الرقمي.

3.1 قطاع تكنولوجيا المعلومات كمرکز خدمات تكنولوجيا معلومات إقليمي رئيسي

3.1

3.1.1 تسويق صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات

(70) تطلب الحكومة من هيئة الاستثمار الأردنية (JIC) تطوير وإدارة برنامج تسويق صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويستهدف هذا البرنامج، من خلال دعم نقابات تكنولوجيا المعلومات والسفارات الأردنية، البلدان التي تعاني من نقص في مهارات تكنولوجيا المعلومات، وحيث توجد حاجة للحلول التي تبيعها شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية، وحيث توجد أيضاً فرص لعمليات الاستعانة بالمصادر الخارجية في الأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك، سيستهدف البرنامج التسويقي شركات تكنولوجيا المعلومات الدولية وشركات تكنولوجيا المعلومات الوطنية الكبيرة التي قد تعمل كقنوات لحلول تكنولوجيا المعلومات الأردنية أو تستخدم شركات تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير أو تكامل النظم الداخلية الخاصة المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها. وتتوقع الحكومة أن تواصل نقابات تكنولوجيا المعلومات في فهم التطورات التي تحدث في أسواق تكنولوجيا المعلومات والقطاعات في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الأسواق التي أقامت فيها الشركات الأردنية وجوداً لها بشكل مسبق، وسيضمن بقاء الشركات المحلية على دراية بهذه التطورات.

(71) تطلب الحكومة من هيئة الاستثمار مواصلة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، يمكن لهيئة الاستثمار تعزيز المزايا الخاصة بالأردن كمرکز للمهارات، وكموقع لمراكز الاتصال ولعمليات الاستعانة بالمصادر الخارجية في الأعمال التجارية وكموقع لمراكز البيانات الوطنية والدولية.

(72) تطلب الحكومة من خلال الوزارة وضع برنامج اعتماد لجودة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز اعتماد شهادة تكنولوجيا معلومات معترف بها من قِبل شركات تكنولوجيا المعلومات. يجب أن يحدد برنامج الاعتماد هذا مخططات ضمان جودة تكنولوجيا المعلومات المعترف بها دولياً ويوفر إرشادات لأعمال تكنولوجيا المعلومات في الأردن ذات الصلة بشهاداتهم. ومن شأن هذه الشهادة أن تقدم دليلاً للعملاء المحتملين لنوعية شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية وأن تساعد في المبيعات الدولية والمحلية لتلك الشركات. وستكون هذه الشهادة ستكون طوعية.

3.1.2 دمج شركات أعمال تكنولوجيا المعلومات

(73) يوجد عدد كبير من الشركات الصغيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وغالباً ما تكون هذه الشركات غير قادرة على الاستثمار لتطوير منتجات أو خدمات جديدة بمفردها، أو المشاركة في مشاريع كبيرة من تلقاء نفسها بسبب حجمها المحدود ومواردها المالية. ستشجع الحكومة دمج الأعمال التجارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات لإنشاء أعمال تجارية ذات نطاق أوسع للاستثمار في مجال تطوير الملكية الفكرية، ولتنفيذ مشاريع وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات للحكومة والشركات من جميع الأحجام في المنطقة العربية.

(74) سيتم تصميم عمليات المشتريات الحكومية للعقود الكبيرة لتطوير تكنولوجيا المعلومات وعقود الاستعانة بالمصادر الخارجية بحيث يمكن للشركات الأردنية الصغيرة أن تشترك معاً لتشكيل كيانات ذات نطاق أكبر من المهارات والخبرات لتقديم عطاءات مشتركة لهذه العقود. وتتوقع الحكومة أن تشجع تجربة العمل المشتركة على مثل هذه العقود لتشكيل كيانات أكبر من خلال عمليات اندماج رسمية بين الشركات المشاركة في هذه العقود. كما ستشجع المشتريات الحكومية إدراج شركات تكنولوجيا المعلومات المحلية في تقديم عطاءات مع اتحادات شركات تجارية لعقود القطاع العام الخاضعة لالتزامات الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية والتزاماتها الدولية الأخرى.

3.1.3 تمويل ودعم الشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات

(75) ستستمر الحكومة من خلال شركة الصندوق الاردني للريادة والبالغ حجمه 100 مليون دينار والذي يديره البنك المركزي الاردني في تقديم الدعم المالي للمشاريع الريادية للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة.

(76) بالإضافة لذلك ستقوم الحكومة من خلال هيئة الاستثمار بوضع برنامج تمويل ودعم لشركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة. وسيوفر هذا البرنامج إطاراً للمستثمرين الخبيرين وغيرهم لأخذ التمويل واحتضان شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة.

(77) ستقوم الحكومة بمنح فترة إعفاء لشركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة لاقتطاعات الضمان الاجتماعي. وغالباً ما تعاني الشركات من عائد محدود أو منعدم في مرحلة البداية، ومع ذلك فهي مثقلة بالدفعات الإلزامية التي لا ترتبط بإيراداتها أو أرباحها. هذا الإعفاء سيشجع المزيد من رجال الأعمال على الشروع في الأعمال التجارية.

(78) سوف تدعم الحكومة شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة من خلال المشاريع المصممة خصيصاً لها. وتتطلب بعض مشروعات تكنولوجيا المعلومات بالضرورة موارد كبيرة من الطرف المتعاقد. بعض مشاريع تكنولوجيا المعلومات الأخرى، تلك المعنية بالنماذج الأولية وغيرها من أشكال الابتكار، أو التي لها نطاق محدود، قد تسمح للشركات الأصغر. وستقوم الحكومة بتحديد مثل هذه المشاريع وتطوير إطار المناقصة وإدارة المشاريع وتوفير الموارد التي من شأنها تمكين هذه الشركات الصغيرة أو الناشئة لتقديم عطاءات وضمان اكتمال هذه المشاريع بشكل مرضي. وسيوفر هذا الإطار خدمات احتضان الأعمال التجارية ومشاريع التمويل بطريقة تسمح للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر بإكمال المشاريع دون اللجوء إلى التمويل الخارجي .

3.2 الصناعات المحلية المحولة رقمياً

3.2.1 استخدام التجارة الإلكترونية

(79) تتوقع الحكومة تعزيز نشر استخدام التجارة الإلكترونية بين الشركات الأردنية وبين الشركات والمستهلكين الأردنية بحلول عام 2025. تشمل التدابير المتخذة في السياسة دعماً لهذا الهدف ما يلي: تطوير مركز التميز في التجارة الإلكترونية بهدف توسيع نطاق التجارة الإلكترونية إلى الأعمال التجارية الصغيرة (انظر الفقرة (84))، وتحفيز استخدام المدفوعات الإلكترونية (انظر الفقرة (89)) ، وإعادة تنشيط القطاع البريدي جزئياً لتلبية متطلبات التجارة الإلكترونية (انظر القسم 4).

3.2.2 تيسير التكنولوجيا الجديدة

(80) تم إدخال عدد كبير من تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات منذ صدور سياسة عام 2012. كما هو الحال في قطاع تكنولوجيا المعلومات، يمكن لقطاعات الاقتصاد الأخرى الاستفادة من الفرص واحتمالات تطوير أصول الملكية الفكرية من تطبيق تقنيات تكنولوجيا المعلومات الجديدة. ومن المهم أن تستوعب الشركات الأردنية هذه الفرص للتأكد من أنها تحافظ على مركزها التنافسي وتطوره في أسواقها المحلية وكذلك في أسواق التصدير. إذا لم تستوعب الشركات الأردنية هذه التطورات، فسوف يتم استغلالها من قِبل شركات من دول أخرى.

(81) على الرغم من أن العديد من هذه التطبيقات الجديدة سوف توفر فوائد، إلا أن الحكومة تدرك أنها سوف تؤدي أيضاً إلى تغيير جوهري في التوظيف وبخاصة في أسواق المنتجات والخدمات. سوف تشمل التغييرات في التوظيف إزالة طبقات الإدارة، وإزالة بعض الوظائف التشغيلية من خلال الأتمتة، والحد من مستوى المهارة المطلوبة في بعض الوظائف ومتطلبات المهارات الجديدة في وظائف أخرى. ومن المرجح أن تشمل تغييرات السوق استبدال المنتجات والخدمات بأخرى جديدة، ربما تكون مقدمة حتى من شركات غير مقيمة في الأردن. ومهمة الحكومة الهامة ستكون ضمان الانتقال السلس إلى هذا الاقتصاد الرقمي وأن هذا التحول سوف يفيد الأردن.

(82) وعلاوة على ذلك، فإن التطبيقات والتكنولوجيا الجديدة قد تؤدي أيضاً إلى تعديل، وربما زيادة الحاجة إلى، حماية البيانات وحماية الخصوصية وحماية المستهلك والأمن الشخصي وأمن الشركات والأمن الوطني. وسوف تحتاج الحكومة لمراعاة المتطلبات التنظيمية الجديدة وتطوير وتطبيق الأنظمة بطريقة تعزز تنمية الاقتصاد الرقمي.

وحدة التحول الإلكتروني للأعمال التجارية

(83) في ضوء ما سبق، ستنشئ الحكومة من خلال الوزارة وحدة للتحول الإلكتروني للأعمال التجارية بالتعاون مع النقابات الصناعية والأطراف المعنية من أجل دعم التحول الرقمي للصناعات المحلية. ستقوم هذه الوحدة بتطوير وإدارة برنامج تحويل رقمي والذي من شأنه:

- تحديد تكنولوجيات الاقتصاد الرقمي والتطبيقات الرئيسية واستعراض الفرص المتاحة لاستخدامها في التجارة والصناعة الأردنية مع أو بدون الدعم الحكومي.
- تحديد مجالات القانون واللوائح التنظيمية التي قد تحتاج إلى إعادة النظر لاستيعاب اعتماد تكنولوجيات وتطبيقات الاقتصاد الرقمي؛
- دعم تطوير برامج التوعية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المبتكرة وفوائدها والتي ستضطلع بها وحدات التحول الإلكتروني في القطاع داخل الوزارات الحكومية ونقابات تكنولوجيا المعلومات وغرف التجارة والصناعة.
- دعم تطوير التدريب على تكنولوجيات جديدة محددة تقوم بها غرف التجارة والصناعة وغيرها لتطوير المهارات للاقتصاد الرقمي .

(84) إن التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير على كل القطاع الاقتصادي. وبالتالي، سيخضع كل قطاع للتغيير من حيث منتجاته بما يشمل كيف يتم تسليم هذه المنتجات وكيف تعمل الشركات. لذا، تطلب الحكومة من جميع الوزارات التي لديها قطاع أعمال التركيز على تطوير مراكز التميز للتحول الإلكتروني في قطاعاتها. وستعزز وحدة التحول الإلكتروني للقطاع من خلال وحدة تحويل الأعمال الإلكترونية. وسوف تعمل مراكز التميز هذه مع غرف التجارة والصناعة ونقابات تكنولوجيا المعلومات والشركات المهمة لتوفير التدريب ونشر الكتيبات الإرشادية حول الفرص، والفوائد، واستخدام، وتنظيم تكنولوجيا المعلومات في التركيز على القطاعات الخاصة بهم. تطلب الحكومة من جميع الوزارات التي تركز على قطاع الأعمال من خلال وحدة التحول الإلكتروني للقطاع الخاص بها إلى مراجعة الكتيبات الإرشادية سنوياً وتطلب الحكومة عند إعداد وتقديم مثل هذه المشورة والتوجيه، مراعاة المتطلبات المختلفة للأعمال التجارية الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتطوير المواد وفقاً لذلك.

(85) ستقوم الحكومة من خلال وزارة الصناعة والتجارة بتطوير مركز للتميز خاص بالتجارة الإلكترونية بدعم من وحدة التحول الإلكتروني للأعمال التجارية. وسيعمل مركز التميز هذا مع غرفة تجارة الأردن، ونقابات تكنولوجيا المعلومات والشركات المهمة على تقديم التدريب التوعوي ونشر الأدلة حول الفرص والمزايا، واستخدام وتنظيم التجارة الإلكترونية في جميع مرافق الاقتصاد. وستقوم الحكومة من خلال وزارة الصناعة والتجارة بمراجعة نطاق تقنيات وتطبيقات التجارة الإلكترونية التي يتم النظر بها، وتقديم المشورة والأدلة المنشورة سنوياً. وتطلب الحكومة عند إعداد وتقديم مثل هذه المشورة والتوجيه، مراعاة المتطلبات المختلفة للأعمال التجارية الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتطوير المواد المطورة وفقاً لذلك.

3.2.3 تنظيم منتجات وخدمات الاقتصاد الرقمي

(86) من المهم أن يتم استخدام تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات كمكونات في المنتجات والخدمات وفي طريقة تسليم تلك المنتجات والخدمات بموجب القانون واللوائح الأردنية. وقد تم بالفعل توقع هذا التغيير في حالة الاعلام الإلكتروني. وبالمثل، فإن تنظيم الخدمات المالية يجب ان يستوعب الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات المالية. وسوف تواجه قطاعات الاقتصاد الأخرى تغييراً مماثلاً مع تطور المنتجات وتطويرها باستخدام تكنولوجيا المعلومات. كما قد يحتاج تنظيم تلك القطاعات إلى التغيير.

(87) في السياسة، يتم التمييز بين مجالات الاقتصاد الرقمي التي تنظمها الهيئة بشكل صحيح من خلال تطبيق قانون الاتصالات وقانون الخدمات البريدية وبين مجالات الاقتصاد الرقمي التي تنظمها جهات أخرى من خلال قوانين أخرى.

(88) تطلب الحكومة من الهيئة الاستمرار في الحفاظ على الخبرات المتحصلة في تنظيم التكنولوجيات والتطبيقات والخدمات التي تقع في نطاق قانون الاتصالات وقانون الخدمات البريدية الذي يحكم أنشطتها، وتقييم ما إذا كانت التغييرات في القانون والأنظمة مطلوبة أم لا، ووضع وتنفيذ هذه الأنظمة وفقاً للقوانين المتعلقة بها.

(89) ستضمن الحكومة من خلال الوزارات المعنية بأن القوانين والتشريعات التي تغطي أنشطة الحكومة وجميع قطاعات الاقتصاد استيعاب التغييرات الناشئة عن استخدام تقنيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. عند القيام بذلك، ستقوم كل وزارة بتقييم القانون الذي يعينها فيما إذا كان القصد من القانون وفعاليتها أن يتم الحفاظ عليه عند استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويجب أن يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار، من بين أمور أخرى، المحتوى الرقمي، وخصوصية البيانات، وحماية البيانات، وحماية المستهلك، والقانون المرتبط بحقوق الطرف الثالث، وحقوق المنتج. وتطلب الحكومة أن تقدم كل وزارة تقارير كل عامين لمجلس الوزراء عن وضع القانون عند إعداد هذا التقرير. وستقوم الحكومة بمراجعة القانون والأنظمة وفقاً لهذه المراجعات. من أجل تجنب سوء الفهم، لا يقصد بهذه التدابير ولا ينبغي أن تستخدم لتبرير لزيادة العبء التنظيمي. ولكن الغرض منها هو لضمان تطبيق القوانين والأنظمة مع تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في المنتجات والخدمات أو توفيرها.

3.2.4 تحفيز استخدام خدمات الدفع الإلكترونية

(90) ستقوم الحكومة من خلال البنك المركزي بتحفيز استخدام محافظ الدفع الإلكتروني وعبر الهاتف المحمول وغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية. تتوفر في الأردن وسائل الدفع الإلكتروني، ولكن لا يزال استخدامها محدود. سيقوم البنك المركزي بتشجيع البنوك على العمل مع مشغلي الاتصالات المتنقلة وشركات خدمات بطاقات المدفوعات الإلكترونية على تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وهذا التعزيز يستهدف كل من التجار والمستهلكين. وسيقوم البنك المركزي بتحديد خصائص قنوات الدفع الإلكترونية القائمة التي تحول دون استخدامها واتخاذ الإجراءات اللازمة مع مقدمي هذه القنوات لحل القضايا وتلبية احتياجات المستخدمين.

3.2.5 المناطق الرقمية "الذكية"

(91) العديد من الدول الآن في طور إنشاء "المدن الذكية". ويقصد بالمدينة الذكية تلك التي يتم فيها توفير عدد كبير من الخدمات من خلال القنوات الرقمية والتي تنتشر فيها تكنولوجيا المعلومات لإدارة وتشغيل الموارد والخدمات. تغطي خدمات المدينة الذكية ضمن أشياء أخرى المرافق والنقل والخدمات الحكومية المحلية، والخدمات البيئية والصحية والمالية والخدمات التعليمية. وفي الأردن، تقدم هذه الخدمات من قبل العديد من الجهات المختلفة، وبعضها تقدمها الحكومة وبعضها تقدمها البلديات، والبعض بواسطة الشركات الخاصة، ولذلك فمن الصعب التخطيط لبيئة المدن الذكية في مكان معين. ومع ذلك، تهدف الحكومة إلى إنشاء مناطق رقمية "ذكية" في مختلف مدن الأردن حيث يتم تشغيل المرافق والنقل والخدمات المالية وغيرها من الخدمات وتشغيلها وإدارتها باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتوفير بيئة حضرية فعالة ومدارة بشكل جيد.

(92) ستعمل الحكومة من خلال الوزارة وبالتعاون مع البلديات وأمانة عمان الكبرى على تقييم جدوى ونطاق إنشاء مناطق ذكية في مدن مختارة في جميع أنحاء الأردن، وتحديد الخدمات الذكية التي سيتم تنفيذها، وتحديد أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم والمتطلبات والقيود التنظيمية، والقيود المفروضة على الميزانيات والفرص والمزايا، والمسائل الأمنية وغيرها من التهديدات والتكاليف ونهج التنفيذ. وسيحدد التقييم التطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات العامة والمرافق العامة. وسوف يحدد أيضا قائمة موجزة للمواقع التي يمكن أن تستخدم فيها مجمل هذه التطبيقات لإنشاء المناطق الذكية.

(93) ستنفذ الحكومة من خلال الوزارة قائمة موجزة من المناطق الذكية وبما يتوافق مع الميزانية وغيرها من القيود بالشراكة مع المرافق والبلديات والقطاع الخاص. وستراقب الحكومة من خلال الوزارة التنفيذ والأداء اللاحق للمناطق الذكية لتحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الذي تم فيها.

3.3

جاهزية توفر مهارات تكنولوجيا المعلومات

3.3.1 موازنة المناهج الجامعية مع المتطلبات التجارية

(94) تعزز الحكومة إتاحة المهارات اللازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي بشكل أوسع. ويتطلب قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الأخرى للاقتصاد توفر مهارات تكنولوجيا المعلومات والمهارات الأخرى ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات. ولقد وفرت الجامعات الأردنية لسنوات عديدة عددا كبيرا من الخريجين في تخصصات تتعلق بمجال تكنولوجيا المعلومات. وكان هناك بعض الانتقادات لمهارات الأعمال التجارية والاتصالات، بما في ذلك مهارات اللغة الإنجليزية لدى هؤلاء الخريجين. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تدريبهم الفني يلبي متطلبات العمل في جميع الحالات. ومن المهم أن تبقى الجامعات والشركات مواكبين للمعرفة النظرية والمهارات العملية. وأن يكتسب الموظفين الجدد المهارات العملية اللازمة لهم للتقدم وتولي مسؤوليات جديدة.

(95) تتطلب الحكومة تقوية العلاقة بين أقسام تكنولوجيا المعلومات في الجامعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات لضمان حصول الخريجين على المهارات المناسبة وتقوم الجامعات بتدريس المواد المناسبة. العديد من الجامعات لديها بالفعل روابط قوية مع الأعمال التجارية. ما هو مطلوب هو أن تعتمد جميع الجامعات أفضل الممارسات بما في ذلك:

- توفير التدريب للطلاب في شركات تكنولوجيا المعلومات
- مشاركة ممثلو صناعة تكنولوجيا المعلومات في اللجان الجامعية الخاصة بمناهج تكنولوجيا المعلومات
- إغارة أساتذة الجامعات لشركات تكنولوجيا المعلومات
- مشاركة أقسام تكنولوجيا المعلومات بالجامعات في الدراسات التي ترعاها الحكومة للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات

(96) تطلب الحكومة من خلال وزارة التعليم العالي من جميع الجامعات التي تقدم دورات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة اعتماد مثل هذه الممارسات. ومن المقرر أن تؤدي هذه الممارسات إلى تحفيز الطلاب وإظهار الفرص المتاحة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وأن تركز الدورات على المتطلبات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات وتمكين موظفي الجامعة أنفسهم من تطوير معرفتهم الخاصة في المجالات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات.

3.3.2 العمل من المنزل

(97) ستقوم الحكومة، ومن خلال وزارة العمل والبلديات ذات الصلة بتسهيل وتشجيع الفرص للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة النساء، للعمل من منازلهم كموظفين. قد تفقد النساء العمل بمجرد أن يصبحن أمهات، ويفقد الاقتصاد الوطني في كثير من الأحيان المهارات التي حصلن عليها. وتشكل النساء نسبة عالية من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي يمكن أن تكون خسارتهن ملحوظة بصفة خاص في هذا القطاع.

(98) إن طبيعة قطاع تكنولوجيا المعلومات والأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات تسمح، مع توفر خدمات الاتصالات الحديثة، بالعمل من أي مكان شريطة أن يكون مكان العمل مناسب وان يلبي كافة الالتزامات القانونية وغيرها، مثل توفير التأمين الخاص بالموظفين وهذا الأمر يمكن الوفاء به. من الممكن بشكل فعلي إقامة أعمال منزلية تغطي مجالات الأعمال الفكرية، والحرف اليدوية، وتجهيز الأغذية والخدمات المنزلية. ومع ذلك، فإنه ليس من الممكن حاليا للموظفين استخدام بيوتهم كأماكن للعمل الرسمي. لذا فإن الحكومة ومن خلال وزارة العمل ستضمن توفر الالتزامات القانونية والالتزامات الأخرى المتعلقة بالموظفين عندما يكون مكان عملهم في منازلهم. وسيتم مراجعة التشريعات المتعلقة ببيئة العمل وإجراء التغييرات اللازمة عليها للتأكد من أن العمل من المنزل ممكن في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وأنه سوف يكون من الممكن تعويض الموظفين عن أية نفقات يمكن أن يتكبدها العامل عند عمله من منزله.

3.3.3 التدريب

(99) تطلب الحكومة أن توفر مراكز المعرفة ومكاتب البريد تدريباً ودمعاً للأعمال الإلكترونية والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات من قِبَل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. العديد من قادة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ليس لديهم الوقت أو الفرصة لحضور التدريب على استخدام أعمال تكنولوجيا المعلومات، وهم بحاجة إلى الوعي والتدريب على المهارات المتعلقة بتطبيقات الأعمال الأفقية المشتركة مثل تطوير المواقع الإلكترونية بما في ذلك المواقع الممكنة للتجارة الإلكترونية. ويجب توفير مثل

هذا التدريب في مواقع مناسبة خلال فترات زمنية قصيرة لغايات تقليص تكلفة التنقل وتقليص الوقت على حساب أعمالهم. يمكن أن تكون مراكز المعرفة ومكاتب البريد أماكن مريحة للتدريب ولكن يتطلب تجهيزها بالموظفين المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات القادرين على اعطاء التدريب ودعم الشركات المحلية في استخدام تطبيقات الأعمال الأساسية. وستقوم الحكومة من خلال مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بتوفير موظفين مدربين تدريباً جيداً لتقديم خدمات التدريب والدعم هذه. ستتم مراقبة تبنى الخدمات والأداء، وسيتم تعديل نطاق وأسلوب توفير الخدمات بناء على ذلك لضمان بقاء الخدمات المتعلقة بهذا المجال كمتطلبات تطور للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3.4 أمن وحماية البنية التحتية الوطنية الهامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص

(100) ستقوم الحكومة بتوفير ونشر الإرشادات والتعليمات والتدريب والدعم في مجال الأمن السيبراني والمادي للقطاع الخاص. إن اعتماد الضمانات على نطاق واسع للأمن المادي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللأمن السيبراني أمر ضروري للاقتصاد ولحماية البنية التحتية الوطنية الهامة في القطاع الخاص. الفشل في أنظمة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي وخسائر كبيرة للأفراد والشركات والحكومة. لذلك من المهم أن تكون جميع أنظمة تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات آمنة، مادياً ورقمياً. ستحدد الحكومة سياسة حماية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الوطنية الهامة في القطاع الخاص، والأمن المادي والأمن السيبراني لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات. وستشمل السياسة تحديد الرقابة التنظيمية والمبادئ التوجيهية والمشورة المرتبطة بهذه الموضوعات. وسوف تحتاج إلى تحديد الجهة التي ستتولى المسؤولية عن التنظيم وإعداد وإصدار المبادئ التوجيهية والتدريب والدعم المرتبطة بهذه الموضوعات.

3.5 الإحصاءات

(101) ستواصل الحكومة جمع الإحصائيات ورصد التقدم المحرز في مجال الجاهزية الإلكترونية للمستهلكين والشركات والإحصاءات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات نفسه. وسوف تفعل ذلك على أساس منظم. وستقوم الحكومة، من خلال وزارة بمراجعة هذه الإحصاءات بانتظام لتحديد مجالات التحسن. ويجب أن تتضمن الإحصاءات التي يتم جمعها ما أمكن عملياً تلك الإحصائيات الشائعة الاستخدام في المقارنات الدولية ذات الصلة.

(102) يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة قطاع البريد في توفير خدمات بريدية ذات جودة وبسعر معقول على نطاق عالمي داخل الأردن وبين الأردن وبقية دول العالم. ومع التطور السريع المتوقع في التجارة الإلكترونية، أصبح قطاع البريد الواجهة المادية الفعالة لتقديم حلول التجارة الإلكترونية. لذلك يجب أن تهدف خدمات البريد والبريد السريع إلى تلبية المتطلبات اللوجستية لخدمات التجارة الإلكترونية المتطورة.

(103) بينما كان مقدمي خدمات البريد السريع من القطاع الخاص يعملون بشكل فعال في تقديم خدمات ممتازة تتفق مع الأهداف المذكورة أعلاه، فإن شركة البريد الأردني (JPC) لم تتمكن من النجاح في ذلك. وبالفعل لم يتم إنجاز إصلاح قطاع البريد كما هو مطلوب في السياسات السابقة. لذا، فإن الهدف الأول للسياسة هو تحويل مؤسسة البريد الأردني بحيث تكون قادرة على المشاركة بشكل كامل في التجارة الإلكترونية وتسليم البريد والطرود البريدية في جميع أنحاء الأردن وكافة دول العالم، وفقاً للولاية المسندة إليها بصفتها مزود الخدمة الشمولية المهيمن (المشغل المهيمن).

(104) الهدف الثاني للسياسة هو استكمال مخطط عنونة الشوارع الذي يغطي جميع المواقع والمباني في كافة أنحاء المملكة. ويوفر مقدمي خدمات البريد السريع حالياً خدمة التسليم إلى المباني. وتتطلب هذه الخدمات، وأيضاً الخدمات المقدمة إلى الأسواق الأخرى مثل خدمات الطوارئ، نظاماً واضحاً لعناوين المباني يستند على الخرائط الرقمية ويتضمن أسماء الشوارع وأرقام محددة لكل مبنى. ولقد بدأ الأردن في وضع مثل هذا المخطط منذ أكثر من عشر سنوات. وستحسن إلى حد كبير كفاءة خدمات التوصيل إلى المنازل وأي خدمة أخرى تتطلب القيام بزيارات متكررة للمباني الجديدة من خلال الاعتماد الشامل على مثل هذا المخطط.

(105) الهدف الثالث للسياسة هو توفير الوصول إلى الخدمات البريدية والمالية والحكومية في جميع أنحاء البلاد وإلى جميع شرائح المجتمع من خلال مكاتب البريد ومراكز المعرفة. ويرتبط هذا الهدف بتحويل الخدمات الحكومية المنصوص عليها في أماكن أخرى في السياسة إلى خدمات إلكترونية ويتطلب هذا الأمر تحويل ممتلكات شركة البريد الأردني والإجراءات المتعلقة بصندوق توفير البريد.

4.1 إجراء تحليل للسوق للخدمات البريدية والخدمات المتعلقة بها

(106) تطلب الحكومة من الهيئة إجراء تحليل شامل لسوق الخدمات البريدية والخدمات التي قد يتم توفيرها من خلال مكاتب البريد. والغرض من هذا التحليل هو توفير المعلومات اللازمة لمراجعات الخدمة الشمولية وعقد أداء شركة البريد الأردني، لتحويل عمليات الشركة، وتحويل ممتلكاتها من حيث المواقع والبنية التحتية والخدمات المقدمة من مكاتب البريد.

(107) سيحدد التحليل خصائص سوق شركة البريد الأردني، ومتطلبات الخدمة الشمولية، والمتطلبات الأوسع لخدمات البريد والبريد السريع والطرود، ومواقع مكاتب البريد لكي تقدم الخدمات على أفضل وجه بما يلبي احتياجات المجتمعات المحلية ونطاق الخدمات التي يجب أن تقدمها المكاتب. وسيوفر التحليل تنبؤات الفئات المختلفة من البريد وحجم الأعمال من خلال الخدمة التي قد يتم توفيرها من خلال مكاتب البريد. كما سيتم نشر توقعات التوزيع الجغرافي للبريد والخدمات الأخرى.

(108) يجب أن يسبق هذا التحليل العديد من الإجراءات الأخرى المطلوبة بموجب السياسة في قطاع البريد، وبالتالي تطلب الحكومة أن يكتمل التحليل في غضون النصف الأول من عام 2019.

4.2 معالجة أداء شركة البريد الأردني

(109) تطلب الحكومة أن يتم تحويل أداء شركة البريد الأردني لكي تتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منها كمشغل مهيمن وتقديم الخدمات التي يتطلبها السوق بطريقة فعالة وبأقل تدخل من قبل الحكومة.

(110) لذلك تطلب الحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات المحددة لتحقيق هذا التحويل.

4.2.1 تعيين مستشار بريد مؤهل

(111) ستقوم الحكومة بتعيين مستشار في قطاع البريد بحيث يكون مؤهل لتقديم مدخلاته الاستشارية وتوجيه وإدارة عملية التحويل. وتطلب الحكومة من المستشار أن يرفع تقاريره إلى الوزير الذي يمثل المساهمين في شركة البريد الأردني والمسؤول عنها. ويجب أن تتوفر لدى المستشار خبرة كبيرة على مستوى مجلس الإدارة في تسويق وإدارة وعمليات مشغلي البريد لكي يتمكنوا من المشاركة بشكل كامل في الأسواق التجارية لخدمات البريد والبريد السريع المشابهة للسوق الأردني. وتطلب الحكومة أن يتم تعيين المستشار قبل نهاية عام 2019.

4.2.2 تقديم الرقابة المالية ومحاسبة التكاليف

(112) تعتبر الرقابة المالية ومحاسبة التكاليف ذات أهمية كبيرة. لذلك تطلب الحكومة أن يتم تشغيل العمليات والأنظمة بحلول نهاية عام 2019. وتطلب الحكومة أن يوفر نظام الرقابة المالية ومحاسبة التكاليف معلومات كافية عن التكلفة القائمة على أساس النشاط، مما يمكن من إعداد حسابات التكلفة التنظيمية.

4.2.3 مراجعة حوكمة شركة البريد الأردني

(113) ستطلب الحكومة من المستشار تقييم مجلس ادارة شركة البريد الأردني لتحديد إذا ما كان يحتوي على مزيج من الخبرات المتعلقة بهذا المجال ولديه النهج الضروري لتنظيم عمل شركة البريد الاردني بشكل فعال، واقتراح خيارات لتحسين تمثيل مجلس الإدارة وتحسين نهجه أيضاً. وبعد هذا التقييم، ستقوم الحكومة من خلال الوزارة بمراجعة تشكيل المجلس وإجراء أي تغييرات ضرورية.

4.2.4 الاضطلاع بتحويل شركة البريد الأردني

(114) تطلب الحكومة من مجلس ادارة شركة البريد، من خلال العمل مع المستشار، تقييم قدرة شركة البريد الأردني على الوفاء بالتزاماتها، ووضع خطة التحويل التي ستقوم الحكومة بمراجعتها، وتنفيذ تلك الخطة التي ستخضع لمراجعة الحكومة لها. تطلب الحكومة الانتهاء من تقييم قدرات شركة البريد الاردني وخطة التحويل بحلول منتصف عام 2020.

(115) يغطي تقييم مقدره شركة البريد الاردني قدرتها الإدارية على الوفاء بالتزاماتها والهيكل التنظيمي لها، والبنية التحتية الداخلية، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والعمليات اليدوية، والتكاليف، والمحاسبية، والتخطيط، وأنظمة التشغيل والرصد، وقدرتها على الاضطلاع بالمهام التجارية للمحاسبة المالية وحساب التكلفة والتسويق والمبيعات الضرورية لتشغيل المكاتب البريدية الحديثة. وسيكون هذا التقييم مطلوباً لتقييم قدرة شركة البريد الأردني على تلبية متطلبات السوق المحددة في تقييم السوق، بهدف معالجة التزاماتها بموجب قانون البريد والأنظمة المنبثقة عنه ومن أجل الوفاء بعقد أداءها، وتزويد الهيئة بالمعلومات التي تطلبها لغاياتها كما حددها قانون البريد ولكي تتصرف بناء على تعليمات الهيئة. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد التقييم في قياس قدرة شركة البريد الأردني على القيام بأعمالها في مجال تخطيط الأعمال والخدمات والتزويد والعمليات والرصد وتحسين الأداء.

(116) تطلب الحكومة ان يشمل هذا التقييم دراسة وتقييم خيارات توفير الخدمة الشمولية والخدمات الأخرى التي تقدمها شركة البريد الاردني، على ان تكون تلك الخيارات واسعة النطاق. وتطلب الحكومة أن يأخذ تقييم الخيارات التكلفة الصافية لكل خيار، وتأثير ذلك على الموظفين ومكاتب البريد، بالإضافة إلى نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المحتملة.

(117) تطلب الحكومة من مجلس ادارة شركة البريد الاردني تقديم تقرير عن أداء الشركة والخيارات للاستمرار في توفير الخدمات التي تقدمها لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وستقوم الحكومة بمراجعة تقييم هذا الأداء، وسوف تطلب بعد ذلك من مجلس الإدارة إعداد خطة عمل وفقاً لنتائج تلك المراجعة.

(118) تطلب الحكومة إعداد خطة عمل بهدف تمكين الشركة من الوفاء بالتزاماتها ومتطلباتها مع تقليل الدعم الذي تحصل عليه كمشغل مهيم. ويجب أن يبدأ إعداد خطة العمل بالموافقة على تقييم الأداء من قبل الوزارة.

(119) ستوفر خطة العمل خطة لتحسين الإدارة والعمليات والنظم داخل شركة البريد الاردني، وشوف تشمل على المتطلبات التالية كحد أدنى:

- استحداث مهام في مجالات التسويق والمبيعات مع توفر خبرات ذات علاقة بالعمليات والنظم.
- دراسة الحاجة إلى إعادة توجيه شركة البريد الاردني بحيث تركز على تقديم الخدمات للعملاء.
- نموذجاً مالياً لشركة البريد يتضمن بيان الدخل، والميزانية العمومية، وبيان التدفق النقدي، وبالتالي يقدم تقديرات للإيرادات، والنفقات الرأسمالية، والتكاليف التشغيلية، وتكاليف البيع، وتكاليف التمويل، وهامش الربح الإجمالي، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء والأرباح الصافية والتدفق النقدي الحر.
- معالجة المتطلبات الهامة للرقابة المالية ومحاسبة التكاليف التنظيمية.
- سنتضمن برنامج إدارة التغيير الذي يهدف إلى إعادة توجيه الموظفين على جميع المستويات وفي جميع المهام للعمل في بيئة تجارية تتوافق مع توجهات العملاء.
- تحديد متطلبات التمويل المرتبطة ببرنامج التحويل.

(120) تطلب الحكومة من مجلس ادارة شركة البريد الاردني تقديم خطة العمل إلى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وستقوم الحكومة بمراجعة خطة العمل ومتطلبات التمويل. وستطلب الحكومة من مجلس إدارة شركة البريد الاردني التصرف وفقاً لنتائج مراجعتها لخطة العمل بعد تخصيص التمويل اللازم للخطة.

(121) تطلب الحكومة أن يقوم مجلس ادارة شركة البريد الأردني بتقديم تقارير بشكل دوري إلى الهيئة حول التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

4.2.5 مراجعة ممتلكات شركة البريد الاردني

(122) تطلب الحكومة من مجلس ادارة شركة البريد الاردني إجراء مراجعة لممتلكاتها. وتمثل أهداف هذه المراجعة فيما يلي:
(1) تحديد مواقع مكاتب البريد التي تخدم الأعمال والمستهلكين على أفضل وجه، (2) تحديد المرافق اللازمة والموظفين المطلوبين لتمكينهم من توفير مجموعة الخدمات البريدية المحددة في تقييم سوق البريد ونطاق الخدمات الحكومية الناشئة عن برنامج التحول

الإلكتروني الحكومي الموجود في بند آخر من السياسة. ويجب أن تأخذ المراجعة بعين الاعتبار خيارات التكلفة الكاملة التي تسمح بمشاركة مكاتب البريد مع شركات الأعمال المحلية، بما يحقق الفائدة لشركة البريد الأردني وهذه الشركات المحلية، بالإضافة إلى خيارات أخرى من أجل تحديد أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لتقديم الخدمات المتعلقة بالمكاتب البريدية. ويجب أن تتضمن المراجعة تقييماً للأثر الاقتصادي لتحديد فوائد وتكاليف البديل للاقتصاد.

(123) بما أن مكاتب البريد سوف تقدم الخدمات الحكومية، فمن المهم أن يتم إبلاغ الوزارة بحكم مسؤوليتها في هذا المجال، بمقترحات مجلس إدارة شركة البريد الأردني. ولذا تطلب الحكومة من مجلس الإدارة تقديم تقرير عن المراجعة إلى الوزير، مع تقديم كامل لتكلفة كل خيار. وستقوم الحكومة بإسداء المشورة لمجلس الإدارة بشأن استنتاجاته. ثم تطلب الحكومة من مجلس الإدارة تنفيذ نتائج المراجعة مع الأخذ في الاعتبار الاستنتاجات الحكومية.

4.3 مراجعة وتقييم الخدمة الشمولية البريدية

(124) تطلب الحكومة أن تفي الخدمة الشمولية بمتطلبات مستخدمي الخدمات البريدية في الاقتصاد الرقمي مع حماية المشغل المهيمن من المنافسة غير المشروعة. لذلك ستقوم الحكومة من خلال الوزارة بمراجعة الخدمة البريدية الشمولية وإعداد سياسة خدمة بريدية شمولية جديدة تأخذ في عين الاعتبار المعايير التي حددها الاتحاد البريدي العالمي وتقييم سوق البريد.

4.4 وضع تعرفه محسوبة على أساس التكلفة لخدمات شركة البريد الأردني الحصرية .

(125) تطلب الحكومة من الهيئة تنظيم تحديد سقف الأسعار للخدمات الحصرية وفقاً للقرار التنظيمي بشأن "تنفيذ النظام التنظيمي الخاص بأسعار الخدمات الحصرية لشركة البريد الأردني"، إلى أن تنفذ شركة البريد الأردني أنظمة محاسبة التكاليف التي تمكن من تقدير تكاليف تقديم الخدمات الحصرية بشكل صحيح ودقيق .

(126) بمجرد أن تنفذ شركة البريد الأردني أنظمة محاسبة التكاليف، ستطلب الحكومة من الهيئة مراجعة آلية إطار تنظيم أسعار الخدمات الحصرية التي تقدمها الشركة لكي تكون عملية التسعير مبنية على أساس التكلفة على المدى المتوسط. وتتوقع الحكومة أن تؤدي هذه المراجعة على الأقل إلى مراجعة "عامل تسوية حوافز الاستثمار" لكل مجموعة من الخدمات الحصرية كما هو موضح في القرار التنظيمي بشأن "تنفيذ البن. ومع ذلك، يجوز للهيئة، خلال إجراء عملية المراجعة، أن تقرر ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتمكين التسعيرات المبنية على أساس التكلفة لخدمات شركة البريد الأردني الحصرية، وفي هذه الحالة تتوقع الحكومة من اللجنة اتخاذ ذلك الإجراء. تطلب الحكومة من الهيئة إجراء المراجعة وإجراء أي تغييرات مطلوبة على آلية الإطار التنظيمي بعد استلام معلومات التكلفة والاحجام اللازمة خلال الربع الأول من عام 2020.

4.5 مراجعة عقد أداء شركة البريد الأردني

(127) ستقوم الحكومة من خلال الوزارة ومن مجلس إدارة شركة البريد الأردني باستعراض ومراجعة عقد الأداء بين الوزارة وبين شركة البريد الأردني وفقاً لخطة العمل المتفق عليها مع الحكومة والمعايير الدولية.

(128) تطلب الحكومة أن يحدد عقد الأداء معايير أداء قابلة للقياس مرتبطة بتوفير الخدمة الشمولية، ورضا العملاء، والأداء المالي، وتنفيذ خطة العمل، وتوافر مكاتب البريد والخدمات المقدمة في مكاتب البريد.

4.6 الحفاظ على استقلالية صندوق توفير البريد

(129) تطلب الحكومة أن يخضع صندوق توفير البريد لمعايير وانظمة محاسبة مالية مستقلة داخل شركة البريد الأردني، على الرغم من دمج الصندوق مع أعمال الشركة، إلا أن أنشطة صندوق توفير البريد تختلف عن الأنشطة التجارية الأخرى لشركة البريد الأردني من حيث النوع. لذلك، تطلب الحكومة أن تكون الحسابات المالية لصندوق توفير البريد والأعمال الأخرى التابعة للشركة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض. تطلب الحكومة أن تظهر أي تحويلات بين صندوق توفير البريد والمشاريع الأخرى لشركة البريد الأردني وأي استخدام لمرافق وخدمات الشركة من قِبل الصندوق في حسابات صندوق توفير البريد وحسابات لشركة البريد الأردني.

4.7 تبسيط التخليص الجمركي لبريد وطرود شركة البريد الأردني

(130) تطلب الحكومة وقبل نهاية عام 2020 أن يقوم مجلس إدارة شركة البريد الأردني والجمارك بشكل مشترك بتطوير وتطبيق نهج تخليص جمركي للخدمات البريدية الدولية والتي تتطابق مع تلك المستخدمة لدى شركات الشحن الدولية المرخصة. وذلك بإلغاء شرط حضور متلقي البريد والطرود الواردة أثناء عملية التخليص الجمركي. وينبغي أن تقلل هذه العملية من الوقت المستغرق وتمكن استخدام طرق بديلة لتسديد الرسوم الجمركية من متلقي البريد. وسيستمر إجراء دائرة الجمارك لعملية تفقد البريد والطرود لحماية مصالح الدولة والمجتمع الأردني.

4.8 استكمال عنونة الشوارع

(131) تطلب الحكومة من سلطات البلديات استكمال عنونة الشوارع في بلدياتها عن طريق تخصيص أسماء للشوارع وأرقام للمباني، ونشر خرائط رقمية محدثة تتضمن هذه الأسماء والأرقام. وستطلب الحكومة بعد ذلك تحديث الخرائط الرقمية بشكل متكرر ومنظم لمراعاة ما يستجد وما يتغير من أرقام الشوارع والمباني.

مستودع

(132) بهدف تعزيز أداء الحكومة ورفع كفاءتها، يتوجب على الحكومة الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات. حيث أن الهدف الرئيسي للسياسة فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية هو تحويل الإدارة الحكومية، وتقديم الخدمات الحكومية والوسائل التي تتفاعل بها الحكومة مع المستفيدين (المواطنين والمقيمين والشركات والهيئات الحكومية الأخرى) وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا التحول الرقمي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي .

(133) تهدف الحكومة إلى جعل الخدمات المقدمة رقمياً الوسيلة الأساسية للتفاعل مع الأطراف المستفيدة. وللقيام بذلك، ستجعل الحكومة خدماتها متاحة للجميع في أي وقت وأي مكان لجميع المستفيدين.

(134) تهدف الحكومة أيضاً إلى تقليل الحاجة إلى جمع المعلومات من المستفيدين وتبسيط الإجراءات الواجب اتباعها. وسوف يتم تحقيق هذا الهدف جزئياً من خلال تخفيض عدد الطلبات المتكررة للحصول على المعلومات والوثائق. وإذا تم تقديم معلومات أو وثائق للحصول على خدمة ما فإن الحكومة ستجعلها متاحة للاستخدام في الخدمات الأخرى دون طلبها من المستفيد من الخدمة مرة أخرى.

(135) يتعين على الحكومة الاستمرار في تطوير وإدارة البنية التحتية الآمنة للتحول الرقمي الخاصة بها.

(136) وأخيراً، ستواصل الحكومة سياستها فيما يتعلق بالبيانات الحكومية والعمل على تطويرها.

5.1

برنامج التحول الرقمي

(137) ستواصل الحكومة تنفيذ برنامج التحول الرقمي الجاري تنفيذه حالياً من قبل الوزارة بالتعاون مع وزارة تطوير القطاع العام والوزارات المعنية. يهدف هذا البرنامج إلى إصلاح الإدارة العامة من خلال تبسيط وإعادة هندسة الإجراءات وتطوير الخدمات الحكومية المقدمة عبر شبكات الاتصالات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات. وسيغطي البرنامج كافة الوزارات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

5.1.1 نموذج الحوكمة

(138) ستقوم الحكومة بمراجعة نموذج الحوكمة للتحول الرقمي وإلى أن تتم هذه المراجعة، ستستمر الوزارات والمؤسسات المعنية بتطوير وتنفيذ خطط التحول الرقمي للحكومة.

(139) ستضمن الحكومة أن يكون لدى الوزارات المعنية المهارات اللازمة لشراء الخدمات من أجل إدارة مشاريع التحول الإلكتروني وإدارتها وتنفيذها. وبالتالي، ستحتفظ الوزارات المعنية بمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وفي إصلاح القطاع العام، وفي تطوير عمليات ومبادئ توجيه التحول الإلكتروني وصيانتها. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة، من خلال الوزارات المعنية، وبالشراكة مع القطاع الخاص والإدارات الحكومية في البلدان الأخرى حتى يستفيد الأردن من خبراتهم ومن أفضل الممارسات.

(140) ستحافظ الحكومة من خلال الوزارات المعنية على مجموعة من المعايير الموحدة للتحول الرقمي. بحيث تشمل هذه المعايير معايير البنية التحتية التي تغطي التكنولوجيا والتطبيقات المستخدمة، وهيكل الأعمال والبيانات ومعايير الأمن لضمان قابلية التشغيل البيئي بين كافة الجهات الحكومية.

5.1.2 خطة التحول الرقمي

(141) ستقوم الحكومة من خلال الوزارة والوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بالتحول الرقمي بإعداد ومتابعة خطة التحول الرقمي، بما في ذلك إدخال أو تعديل خدمات الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات وتحسينها. وسيتم إعداد الخطة بالتشاور مع الجهات المعنية التي ستكون خدماتها وعملياتها موضوع نطاق التحول الرقمي. وبذلك ستحدد خطة التحول الرقمي أولويات خدمات الحكومة الرقمية الجديدة والمحسنة بهدف رفع نسبة الإقبال من قبل المستفيدين.

(142) لذا، تطلب الحكومة من كل وزارة ومحافظة وبلدية وجهاز قطاع عام إنشاء مركز مهارة للتحول الرقمي. وستكون هذه المراكز مسؤولة عن كافة الإجراءات الخاصة بالجهة المعنية وعن الخدمات الإلكترونية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها. وبالتالي سيكون مركز المهارات بمثابة القيادة لمشروعات التحول الرقمي للمؤسسات.

5.1.4 الحكومة اللاورقية

(143) ستحدد الحكومة كيفية استخدام خدمات الاتصالات الرقمية مثل البريد الإلكتروني للمراسلات الرسمية داخل الحكومة وبين الحكومة والأطراف الخارجية وتطوير العمليات الضرورية لذلك. وسوف تطلب الحكومة من جميع الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية اعتماد التكنولوجيا والإجراءات اللازمة لضمان التطبيق الشامل لها.

(144) ستقوم الحكومة من خلال وزارة تطوير القطاع العام بتطوير سياسة رقمي بشكل تلقائي "Digital by Default" لكافة الخدمات الحكومية الجديدة

5.3 توفر خدمات الحكومة الإلكترونية للمستفيدين

5.3.1 إدارة التغيير

(145) لن يوفر تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية فائدة ما لم يتم استخدامها، لذلك يجب أن يكون المستخدمين على دراية بتوافرها وفهم فوائدها وأن يعرفوا كيفية استخدامها. وعليه ستقوم الحكومة بتطوير وترويج استخدام الخدمات الحكومية المؤتمته. كما سيشجع برنامج ادارة التغيير استخدام مراكز خدمة المواطن. الامر الذي سيعظم الاستفادة من الاعلام الإلكتروني السائد بالإضافة إلى الاعلام التقليدي.

(146) في الحالات التي يتوقع فيها أن يكون المستخدمون جاهزين، يمكن للحكومة أن تقدم خدماتها بشكل رقمي فقط لتجنب تكلفة العمليات الورقية والرقمية المكررة. ومع ذلك، ستقوم الحكومة بتوفير هذه الخدمات من خلال مراكز خدمة المواطن أيضًا.

5.3.2 مراكز خدمة المواطن

(147) ستقوم الحكومة من خلال مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني وشركة البريد الاردني وبالتنسيق مع الوزارة بإنشاء مراكز خدمة المواطن داخل محطات المعرفة ومكاتب البريد. وستكون مراكز خدمة المواطن في مواقع يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية فيها والحصول على دعم موظفيها. وستوفر لدى الموظفين التدريب اللازم لتقديم الدعم وسيكون بمقدورهم الاتصال بدعم الخط الثاني داخل مركز المهارات المعني عند الضرورة لإتمام عملية ما.

(148) ستكون الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال مراكز خدمة المواطنين مطابقة للخدمات المتاحة في أي مكان آخر. والغرض من تقديم الخدمات في هذه المراكز هو توفير الوصول للمستخدمين الذين لا تتوفر لديهم المهارات أو الإمكانيات المادية أو القدرات على استخدام الخدمات الإلكترونية. لذلك، ستكون المراكز ذات أهمية للوصول الشامل للخدمات الحكومية.

(149) قد يحتاج المستخدمين إلى الدعم في استخدام الخدمات الإلكترونية من خلال أجهزتهم الخاصة. ولذلك سيقوم الموظفون في مراكز خدمة المواطن بتوفير الدعم الفني للمستخدمين لاستخدام الخدمات الإلكترونية.

5.4 البيانات الحكومية

5.4.1 تصنيف البيانات

(150) تطلب الحكومة تصنيف البيانات الحكومية وفقا لمدى تأثيرها على الحكومة والمواطنين والشركات والمستخدمين الآخرين من خسارتها أو فسادها أو كشفها. وسيتم استخدام هذا التصنيف لتحديد مكان حفظ البيانات، والضوابط المفروضة على تخزينها وإدارتها واستخدامها، وكيفية تداولها أو الكشف عنها ومن يقوم بالوصول إليها.

5.4.2 البيانات الحكومية المفتوحة

(151) ستستمر الجهات الحكومية في الكشف عن جميع البيانات التي تخضع لقواعد الإفصاح ونشرها في صيغ مفتوحة كمجموعات بيانات. وستشمل البيانات المنشورة جميع القطاعات الحيوية لصالح الاقتصاد والمجتمع. ستقدم الحكومة مجموعات بيانات مجهولة المصدر لمؤسسات مختارة من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص الموثوقة في إطار سياسة أمنية تتبع استراتيجية الأمن السيبراني الوطنية وتحافظ على عدم الكشف عن هوية البيانات. وستقوم الحكومة من خلال الوزارة وبالتعاون مع جميع الأطراف المعنية بمراجعة وتطوير سياسة البيانات المفتوحة للحصول على مجموعة بيانات شاملة يمكن أن تخدم أي نوع من الاستفسارات التي تفي بمتطلبات المستخدمين.

5.4.3 المعايير المشتركة

(152) إن استخدام "البيانات الضخمة" من قِبَل الحكومة والقطاع العام بشكل عام يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في التحليل والتنبؤ والأداء التشغيلي. ولقد تم بشكل مسبق تطوير مرافق مشاركة البيانات بين التطبيقات. ومع ذلك، فإنه عند زيادة هذه المشاركة، ستظهر الاختلافات بين تعريفات عناصر البيانات الفردية المستخدمة في عدد من مجموعات البيانات. وقد تمنع هذه الاختلافات إنتاج مجموعات البيانات المتكاملة أو استخدام مثل هذه البيانات عبر التطبيقات. لذلك، تطلب الحكومة أن تشارك جميع الجهات الحكومية في وضع معايير مشتركة، وحيثما أمكن، تبادل البيانات بين التطبيقات وتطوير مجموعات البيانات المتكاملة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى نهج عملي لتجنب زيادة التعقيد والتكلفة حيثما تنشأ تناقضات رئيسية. وسوف تعمل الحكومة على تجنب مثل هذا التعقيد والتكلفة الزائدة.

5.4.4 أدوات التحليل

(153) إن القدرة على إنشاء والحفاظ على مجموعات بيانات كبيرة ناتجة عن استخدام معايير البيانات المشتركة والقدرة على الانضمام إلى مجموعات البيانات الفردية ستمكّن من استخدام أدوات تحليلية متطورة في وضع السياسات وتنفيذها، وفي إدارة الأداء التشغيلي للحكومة. ستقوم الحكومة من خلال الوزارة بتحديد متطلبات الأدوات التحليلية وتحديد الأدوات التي تفي بالمتطلبات. ثم ستقوم الحكومة بتطوير القدرات في الأدوات المرتبطة بمجموعات البيانات الكبيرة بما في ذلك الوصول والخبرات اللازمة لاستغلالها.

5.5 البنية التحتية للتحويل الرقمي

(154) ستواصل الحكومة تطوير وتحديث البنية التحتية للتحويل الرقمي ليكون لديها القدرة المطلوبة والموثوقية والتوافر والأمن للاتصالات الحكومية وتمكين جميع أجهزة القطاع العام من التعامل مع بعضها البعض.

(155) ستستخدم الحكومة الخدمات السحابية لتوسيع سعة التخزين المملوكة للحكومة والاستفادة من خدمات إدارة البيانات والتطبيقات المتوفرة في الحوسبة السحابية .

(156) ستقوم الحكومة من خلال إصدار الاطار التشريعي اللازم لإنشاء جهاز وطني مسؤول عن الأمن السيبراني وفقاً للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وستحدد الحكومة من خلال هذا الجهاز التدابير الواجب اتباعها لحماية البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات الحكومية والاتصالات.

5.6 مركز العمليات الحكومي للتحويل الرقمي

(157) سيكون مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني (NITC) الجهة الحكومية المسؤولة عن عمليات التحويل الرقمي.

5.7 شبكة الألياف الضوئية الوطنية (الشبكة الوطنية للنطاق العريض)

(158) الشبكة الوطنية للنطاق العريض (NBN) ، والمعروفة حالياً بشبكة الألياف الضوئية الوطنية، هي شبكة اتصالات وطنية تملكها الحكومة وتهدف إلى توفير خدمات الاتصالات الحكومية. ومن المخطط أن يتم الانتهاء من الشبكة في عام 2021 وتوفير 3300 موقع متصل .

(159) تعتقد الحكومة أنه يمكن الحصول على فوائد إضافية من الشبكة الوطنية للنطاق العريض من خلال تمكين مشغلي الاتصالات المرخص لهم من استخدامها لنقل خدمات الاتصالات العامة التي يوفرها، ولذلك ستقوم الحكومة من خلال الوزارة ووحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية بمراجعة الأدوار المستقبلية للشبكة الوطنية من أجل توفير الخدمات للحكومة وأيضاً كبنية تحتية يمكن إتاحتها لمشغلي الاتصالات المرخصين بدون تمييز. وستأخذ هذه المراجعة في الحسبان الآثار الأمنية الوطنية الناتجة عن هذا الاستخدام المشترك، وستنظر هذه المراجعة أيضاً في الخيارات التقنية والتجارية لإتاحتها لمشغلي الاتصالات المرخصين، والقيمة المحتملة والمخاطر المرتبطة للمرخص لهم وللحكومة في القيام بذلك. ستقوم الحكومة بتقييم استنتاجات وتوصيات المراجعة وتنفيذها وفقاً لذلك. وستطلب الحكومة أن تكون الشبكة الوطنية للنطاق العريض متاحة لمشغلي الاتصالات المرخصين دون أحداث أي خلل بالبنية التحتية للاتصالات وأسواق الخدمات وبدون زيادة المخاطر التي تهدد أمن الحكومة.

(160) تتمتع شبكة الألياف الضوئية الوطنية بسعة نطاق ترددي كبيرة ولها كوابل الياف وقنوات نقل احتياطية، وهي تغطي جميع المناطق المأهولة بالسكان في الأردن وتصل الى العديد من المباني العامة. لذلك، ومن حيث المبدأ، هناك فرصة لاستخدام هذه القدرة في تقديم الخدمات العامة الى العديد من المناطق المأهولة بالسكان، والتي ترتبط بالبنية التحتية للمشغلين المرخصين، وبالتالي تخفيض تكاليف تقديم الخدمات العامة وتوفير الإيرادات للحكومة.